المحور السادس : مناخ الاستثمار في الجزائر

اولا -تعريف مناخ الاستثمار:

يعرف مناخ الاستثمار هو " **مجمل الاوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية ، وتتأثر تلك الاوضاع بالظروف القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية ، ويكون تأثيرها ايجابا وسلبا في فرص نجاح المشاريع الاستثمارية ، كما ان السياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلا ل تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق** "

ثانيا – العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار: لمناخ ا استثمار عوامل تأثر فيه والتي تتمثل في عوامل سياسية وأمنية وعوامل خاصة بالنظام الاقتصادي والمؤسساتي وهي المحددات القانونية والتشريعية التي تنظم التعامل مع الاستثمار الاجنبي.

1-الوضع السياسي والأمني : يعد هذا العامل عنصرا مهما وأساسيا في قرار المستثمر الاجنبي ،فهو لن يخاطر بنقل امواله ومشاريعه إلا اذا اطمئن بشأن استقرار الوضع السياسي والأمني ،

2 - الوضع القانوني : ان وجود نظام قانوني مستقر وثابت ويتضمن حوافز وضمانات للمستثمر الاجنبي من اهم العوامل التي تؤثر في قرار المستثمر الاجنبي ، فالنظام القانوني هو جزء من مناخ الاستثمار فله تأثير كبير في تشجيع انتقال الاستثمارات الاجنبية ، ذلك ان النظام القانوني يحمل في طياته القواعد القانونية المنظمة للاستثمار ويحدد الانشطة والمشروعات المسموح للأجانب الاستثمار فيها ، كما يوضح الحقوق والواجبات ، ويبين الضمانات والحوافز التي تؤثر في ارباح المستثمر ،لذلك فانه بقدر كفاءة النظام القانوني تكون قدرته على جذب المستثمرين الاجانب .

3- الوضع الاقتصادي : ان المستثمر الاجنبي وقبل نقل استثماراته الى بلد معين فانه يقوم بدارسة واقعها الاقتصادي وذلك من خلال دراسة اهم المحددات الاقتصادية وهي:

ا- درجة الانفتاح الاقتصادي

ب- الدخل القومي الاجمالي.

ج- سعر الصرف

د- كفاءة الجهاز المصرفي

هـ- الحوافز الضريبية

و- الديون الخارجية

ي- معدل التضخم

ل- البنية الاساسية

4- العوامل الثقافية والاجتماعية والدينية

5- العوامل الادارية

ثالثا - مناخ الاعمال :

يعرف مناخ الاعمال على انه **" مجموعة الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية التي يتم فيها انتاج السلع وأداء الخدمات من طرف المؤسسات الخاصة والعمومية في ظل الحرية الاقتصادية "** ويتكون مناخ الاعمال بقيام المستثمر بعدة اجراءات (10 اجراءات) تبدأ بمزاولة الشركة تأسيسها وبداية نشاطها وتنتهي بتصفيتها وانقضائها.

وقد نص المشرع الجزائري في المادة 43 من دستور 2016 على ان " حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتمارس في اطار القانون وتعمل الدولة على تحسين مناخ الاعمال خدمة للتنمية الاقتصادية "

هذا ويبحث مناخ الاعمال عن القواعد القانونية اللازمة للممارسة الاعمال التجارية وقد شملا 10 مجالات وذلك من اجل تسهيل ممارسة هذه النشاطات وهي :

1- بداية تأسيس الشركة والنشاط التجاري وذلك من خلال تبسيط اجراءات التأسيس

2- استخراج رخص البناء لتشيد المشروع وتوصيل الكهرباء والغاز وقنوات الصرف .

3- تسجيل الملكية من خلال تسهيل الاجراءات والمدة القانونية للازمة لاستيفاء حق الملكية

4- توظيف العمال وتسهيل الاجراءات والحد الادنى للأجور

5- سهولة الحصول على القروض من البنوك

6- حماية المستثمرين الاقلية في الشركة من تعسف الاغلبية

7- دفع الضرائب ، وبقدر ما تكون الضرائب اقل يكون الترتيب اعلى

8- تبسيط اجراءات الاستيراد والتصدير

9- تنفيذ العقود ، قدرة النظام القضائي في حل المنازعات المتعلقة بالنشاط التجاري

10-تصفية نشاط الشركة واتخاذ كافة الاجراءات حول الافلاس او الغلق .